٢/ ١ الناتج بسعر السوق والناتج بسعر التكلفة

مقاييس الدخل القومي

لو كان الناتج القومي او الدخل القومي لأحد الاقطار يتألف من سلع وخدمات نهائية محدودة وقليلة لكان من الممكن ان تعرض بوحدات ملائمة من القياس ، كان يقال ان الناتج القومي للقطر الفلاني في سنة كذا يعادل ١٠٠٠ طن من الحنطة ، و١٠٠٠ لتر او كيلو من الحليب ، ومليون متر من القماش ، ومائة معاينة او وصفة طبيب ، ولكان من اليسير ان تجري الموازنة بين فترة واخرى لمعرفة مدى التغير في الرفاهية او الانتاجية ، من دون الاضطرار الى تحويل الاسعار الجارية الى اسعار ثابتة ، اذا كان المقياس المتخذ للتقدير هو الوحدات النقدية . وكذلك يمكن الموازنة بين قطر وآخر من دون الاضطرار الى التعرف على اسعار الصرف .

ومع ان هذه الحالة ليست بواقعية ، ولكن المقياس المادي او العيني للناتج القومي او بعض اجزائه الرئيسة مفيد ، وهو يستخدم في مجالات عديدة ، ويقدم الى الباحث او القارىء فكرة عامة اقرب الى الفهم والتصور من ذكر ذلك الجزء بمجموع قيمته بالنقود . كان يقال كان الناتج القومي من البيض يساوي مليون بيضة ، ومن الحنطة ثلاثة ملايين طن ، ومن السيارات ١٠٠٠ سيارة ، وهكذا .

وبما ان حسابات الناتج القومي والدخل القومي تعني بالمجموع الكلي للانتاج ، والدخل والانفاق ، فان المقياس المشترك الذي يمكن استخدامه لبيان المجموع الكلي من السلع والخدمات النهائية التي تؤلف الناتج القومي او الدخل القومي او الانفاق القومي هو بيان قيمتها بالوحدات النقدية :

على ان تقدير القيمة بالنقود لتلك المجاميع القومية لا تعرض بشكل واحد ، بل بشكلين متميزين : هما القيمة بحسب اسعار السوق ، والقيمة بحسب تكلفة عوامل الانتاج . وهذا يعني ، بطبيعة الحال ، ان مجموع القيمة المقدرة للسلع والخدمات التي يستهلكها الافراد ، ويدفعون عنها الاثمان لا تعادل بصفة عامة مجموع المدخولات التي تتولد من العملية الانتاجية والتي تتسلمها عوامل الانتاج . وهذا التفاوت بين مجموع القيمتين يعود الى وجود الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات المعنية التي يدفعها المنتجون او التجار . (كالضرائب الكمركية والمكوس) فرسوم الاستيراد مثلا يدفعها المستورد ، وضريبة الشراء يدفعها تاجر الجملة . والى جانب الضرائب غير المباشرة توجد كذلك الاعانات الحكومية التي

يتسلمها المنتجون (كالاعانات والاسعار المضمونة التي تدفعها الحكومة لمنتجي العديد من الحاصلات الزراعية) . وهذه الضرائب غير المباشرة والاعانات تنعكس على الثمن النهائي او ثمن السوق الذي يدفعه المشتري . ويلاحظ ان تلك الضرائب التي تأخذها الحكومة ، من المنتجين ، والاعانات التي تدفعها اليهم لا تقابلها اية سلعة او خدمة معينة تقدمها الحكومة او تنالها بدلا عنها . ويتبين من هذا ان الضرائب غير المباشرة وان كانت تؤلف جزءاً من تكاليف الانتاج ، غير انها لا تؤلف جزءاً من مدخولات عوامل الانتاج المتولدة من العملية الانتاجية . وكذلك الاعانات ، فمع انها تؤلف جزءاً من مدخولات عوامل الانتاج ، غير انها لا تؤلف جزءاً من الاثمان التي يدفعها المشتري الاخير .

ويتضح مما تقدم وجود اسلوبين لتقدير قيمة الانفاق القومي والناتج القومي . وهذان الاسلوبان هما القيمة بحسب اسعار السوق Marhset Prices والقيمة بحسب تكلفة العوامل Factor Cost .

والقيمة الاولى تشتمل على جميع الضرائب غير المباشرة المفروضة على الانفاق . وعلى جميع الاعانات المدفوعة الى المنتجين . وتوصف هذه الاعانات بانها ضرائب سالبة . اي ان دافعها والمستفيد منها هما بعكس الحالة في الضرائب الاولى التي هي موجهة . وتدفع هذه الاعانات الى المنتجين حتى يبيعوا انتاجهم بأقل من تكلفة العوامل .

اما القيمة الثانية اي بحسب تكلفة العوامل فانها تقتصر على بيان مدخولات عوامل الانتاج .

والكثير من الاقطار والمنظمات الدولية تفضل التعبير عن مجموع الناتج القومي والانفاق القومي باسعار السوق . وترى تلك الجهات انه من الانفع ان يقتصر في استخدام هذا الاصطلاح الموجز وهو الناتج القومي الاجمالي للدلالة على الناتج القومي الاجمالي بأسعار السوق وهذا يعني ان ذلك الاصطلاح اذا ما اطلق ، ولم تورد عبارة (اسعار السوق) فان المعنى ينصرف اليه . ومن الاقطار التي تتبع هذا الاسلوب الولايات المتحدة حيث تركز عليه في جداولها المنشورة حول الدخل القومي والناتج القومي . وفي انكلترا يجري التأكيد في الجداول الاحصائية التي تتناول هذه الحسابات على المجاميع بحسب تكلفة العوامل . غير ان احصاءاتها الرسمية التي تنشر في الكتاب الازرق Blue Book تشتمل كذلك على المجاميع بحسب اسعار السوق .